

جميل هلال

تحديات الثقافة الفلسطينية

ما هو دور الثقافة الديمقراطية عندما تنسحب السياسة من ساحة الصراع؟ هذا هو السؤال بعدما فقد الشعب الفلسطيني حركته الوطنية الموحدة، وبعد أن سلب منه إمكان أن يؤسس لنفسه دولة وطنية مستقلة ولو على جزء صغير من أرض وطنه. بتعبير آخر ما دور الثقافة لشعب يواجه استعماراً استيطانياً عنصرياً يشيّد له المعازل و"الغيتوات"، ويرفض أن يبقى أسير اللجوء والشتات؟ أو ما هو دور الثقافة الجادة (بما هي أدب وفن وفكر متعدد الأدوات والأجناس) في الظرف الفلسطيني الراهن؟

١٩٤٨ حين تفكك الحقل السياسي الوطني (في إثر هزيمة الحركة السياسية الفلسطينية وتبعثر قياداتها)، وحافظ الحقل الثقافي الفلسطيني على حيويته فسارع إلى تجديد نشاطه، وساهم لاحقاً في إعادة بناء حقل سياسي وطني جديد. والآن تتوافر مؤشرات لهذا الحقل كي ينهض بحيوية جديدة بعد تفكك الحقل السياسي الفلسطيني إلى مكوناته الجغرافية - السياسية (الأراضي الفلسطينية التي احتلت في سنة ١٩٤٨؛ الضفة الغربية؛ قطاع غزة؛ التجمعات في الشتات والهجرة). وهنا، لا أتوقف فقط عند الثقافة "الرفيعة" (أي الثقافة الموجهة إلى فئة محدودة من الجمهور كالرواية والشعر واللوحة التشكيلية)، بل عند الثقافة الموجهة إلى

بعد تفكيك الحقل السياسي الفلسطيني الذي شيدته منظمة التحرير الفلسطينية وهيمنت عليه، حتى لحظة تهشيمها من طرف السلطة الفلسطينية التي أقامها اتفاق أوسلو، بات الحقل الثقافي الفلسطيني أمام تحديات كبرى. وهنا يجب التمييز بين الحقل السياسي (كحقل تفعل وتتنافس فيه وتحدد تخومه قوى سياسية وطنية) وبين الحقل الثقافي الذي يجري فيه إنتاج وتجديد الثقافة بمختلف أبعادها من آداب وفنون وفكر وتاريخ وتراث شعب. ولأن الحقل الثقافي يتمتع، إلى حد كبير، باستقلالية عن الحقل السياسي، فإن تفكك هذا الأخير لا يستتبعه، بالضرورة، تداعي الأول. وهذا ما جرى بالضبط في سنة

توليد روابط ثقافية ومعرفية وتنظيمية (حيث يمكن) بين مكونات الشعب الفلسطيني كأفراد ومؤسسات ونشاطات، وانتباه لما يروج من مفاهيم وقيم في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وفي مؤسسات التعليم بمستوياتها كافة.

حراسة الرواية التاريخية الفلسطينية

لعل عنوان التحدي الأبرز والدائم للحقل الثقافي الفلسطيني هو حراسة الرواية التاريخية الفلسطينية، بما هي سردية متواصلة لما سبق النكبة، وما تلاها، وتشمل كل ما تعرّض (ويتعرض) له، وما قاومه (ويقاومه) الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها. أهمية هذا التحدي تتأتى من أن الحكاية الفلسطينية باتت تواجه حالات واسعة من الصمت والإنكار والتزييف والتشويه طالت فلسطين وشعبها جغرافياً وتاريخياً وديموغرافياً وتراثياً، والحقل الثقافي هو الأقدر على أن يروي، بأدوات وسبل متنوعة وفاعلة، ما واجه الشعب الفلسطيني ويواجه في مواقع المتعددة من تطهير عرقي وتهجير وتنكيل وتمييز وحروب واجتياحات وحصار وتجويع، وما أبدعه ويبدعه من أشكال مقاومة وضمود، ومن تمسك بقيم إنسانية. في مسيرة الحكاية الفلسطينية الطويلة ما يلهم ويستنفر الروائي والقاص والسينمائي والشاعر والمؤرخ والفنان التشكيلي والمسرحي والمصور والموسيقي والمغني والمهتم بالتراث الشعبي والباحث والصحافي وغيرهم من الفاعلين في الحقل الثقافي الفلسطيني. لقد تولت وتتولى مؤسسات بحثية وفكرية فلسطينية عديدة، مثل مركز الأبحاث الفلسطيني، ومؤسسة

جمهور واسع كالأفلام السينمائية والفيديو والأغاني والتراث الشعبي وقصص الأطفال والكتب المدرسية وما يجري تداوله في الوسائل الإلكترونية.

إن إدامة حيوية الثقافة الفلسطينية بحقولها المتنوعة وبمضمون ديمقراطي تقدمي يحتاج إلى رؤية، وهو ما تحاول هذه المقالة مقارنته، مع الإدراك الكامل أن سؤال الثقافة هو من أكثر الأسئلة تعقيداً وجدلاً بحكم تنوع فضائه وأدواته، وحاجة كل حقل (من أدب وفنون، ومجالات فكر) إلى موجّهات وإمكانات وأدوات مخاطبة وإيصال إلى جمهور غير متواصل جغرافياً وغير موحد في الذائقة والاهتمام. ما تتناوله هذه المقالة لا يتعدى الإشارة إلى أبرز عناوين التحديات التي تواجه الثقافة الفلسطينية في الزمن الراهن، انطلاقاً من الوضع الفلسطيني المنغرس في فضاء إقليمي ودولي منشغل بعيداً عن المسألة الفلسطينية، وهي تحديات مركزها إثراء الرواية الفلسطينية وحراستها - كحكاية مستمرة لشعب تعرّض ولا يزال لظلم تاريخي ونكبة متواصلة - من التشويه والتزوير والاختزال، وهذا أمر يستوجب إعادة الاعتبار إلى المحرك العلماني الديمقراطي التقدمي للثقافة الفلسطينية، ببعده الحضاري العربي والإنساني، ويستدعي دحض مركبات الذهنية الأصولية الدينية لما تختزنه من عداة للتعديدية الإثنية والدينية الطائفية والفكرية والقومية، ولكل ما لا يمثل لمخيلتها التنميطية، فضلاً عن تمييزها ضد المرأة. ويتربط هذا التفكير مع ضرورة كشف تداعيات العولمة النيوليبرالية المنسجمة - إلى حد بعيد - مع توجهات الأصولية الدينية السلفية من تسويغ للإفقار والتهميش، ولامبالاة لانكشاف فئات واسعة من المواطنين. ويقع على عاتق العاملين في الحقل الثقافي مهمة

الرسمي بشأن المسألة الفلسطينية بعد إسقاط سمة العنصرية عن الصهيونية، وعدم الإنصات إلى انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وإلى ما تمارسه من جرائم حرب، واستهتار بالمواثيق الدولية. يتعين على الحقل الثقافي التصدي لمحاولات اختزال القضية الفلسطينية بقضية الاحتلال الذي جرى في سنة ١٩٦٧، وإهمال الذي جرى في سنة ١٩٤٨، وعليه أيضاً دحض ومهاجمة اختزال فلسطين بحدود الضفة والقطاع، ورفض تحويل حق عودة اللاجئين إلى وطنهم الأم كورقة مساومة على دولة فلسطينية (منقوصة السيادة ضمن موازين القوى القائمة والمنظورة على المديين القريب والمتوسط) على حدود الضفة والقطاع. ولا مبرر للحقل الثقافي المتحرر من ديكتاتورية الجغرافيا السياسية وموازنين القوى المادية، أن يتخلى عن حق الإنسان الفلسطيني في أن يحلم باستعادة حقوقه التاريخية وبالعالم تسوده قيم الحرية والعدالة، وحقه في أن يقاوم الاستبداد والقهر.

الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود (وليس بإسرائيل) كان قصير النظر وسادجاً إلى حد البلاهة كونه ساهم في تسويغ الصهيونية كحركة تحرر، وطمس حقيقة كونها حركة استعمارية استيطانية أوروبية دعمتها، ولا تزال، دولة إمبراطورية استعمارية. ليس هناك ما يلزم الحقل الثقافي القبول بأي تسوية تاريخية مع اليهود الإسرائيليين قبل تخليهم عن الصهيونية كأيديولوجيا استعمارية عنصرية، وقبل اعتذارهم عمّا ألحقوه من ظلم تاريخي بالشعب الفلسطيني، وموافقتهم على ممارسة اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة إلى الديار التي هُجروا منها، وتعويضهم، وإلغاء حق

الدراسات الفلسطينية، ومؤسسة السينما الفلسطينية، ومركز السكاكيني، ومتحف محمود درويش، ومؤسسة مواطن (المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية)، ومدار (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، ومدى الكرمل، وغيرها، بما في ذلك تلك التي تنشط إلكترونياً، دحض الرواية الصهيونية (كرواية استعمارية استيطانية تستند إلى الأسطورة والخرافة)، وإثراء الرواية الفلسطينية، وهي مهمة تولها ويتولاها أفراد أيضاً، ولا تنحصر في مؤسسات ومراكز. ويكفي للتدليل على ذلك ما أصدره روائيون تناولت أعمالهم جوانب من الحكاية الفلسطينية في الأعوام القليلة الأخيرة ونالت انتباه النقاد، ومنهم على سبيل المثال: الياس خوري؛ إبراهيم نصرالله؛ يحيى يخلف؛ ربيعي المدهون؛ عاطف أبو سيف؛ رضوى عاشور. وهذا من دون ذكر ما صدر من دواوين شعر، ومجموعات قصص قصيرة، وما نُظِم من معارض فنية، وما تم تأليفه وعرضه من أعمال مسرحية وموسيقية وأغانٍ وأفلام ونشاطات لفرق فنون شعبية، ومن اهتمام بالتراث المعماري فضلاً عن التراث الشعبي الغني (من تطريز للنساء وغيره).

لكن حراسة ورواية الحكاية الفلسطينية بتتابع فصولها لا تقتصران على دحض الرواية الصهيونية، بل تستدعيان نقد الخطاب الفلسطيني الرسمي للمرحلة التي تلت اتفاق أوسلو لما تضمّنه من تهميش لفلسطين كجغرافيا وتاريخ وسكان ومعنى، وهو أمر يسري على لغة الخطاب العربي الرسمي (كما تجلّى في "المبادرة العربية للسلام"، وفي اتفاقات "سلام" بين دول عربية وإسرائيل، وفي العلاقات العلنية وغير العلنية الجارية بين دول عربية وإسرائيل)، وما بات يخبزونه الخطاب الدولي

الفلسطينية بعد أن خرجت عن روح ونص إعلان الاستقلال الفلسطيني الذي أقرته منظمة التحرير في سنة ١٩٨٨، والذي تبنت العلمانية والديمقراطية السياسية كمؤجّهين ومرشدين في ممارسة السياسة، بحيث وقفت السلطة السياسية على الحياد تجاه المعتقدات الدينية والمذهبية لمواطنيها، والتزمت بمساواتهم التامة من دون تمييز أمام القانون.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن الأغلبية الساحقة من رموز الثقافة والفكر الفلسطينيين، قبل سنة ١٩٤٨ وبعدها، انتمت إلى التيار العلماني الديمقراطي الذي حرص على فصل الحقل السياسي عن الحقل الديني، واحترام استقلالية الحقل الثقافي - الفكري (والنسبة الأكبر لا تزال كذلك حتى اللحظة). من هذه الرموز على سبيل المثال: إسحق موسى الحسيني؛ خليل السكاكيني؛ كلثوم عودة؛ بندلي جوزي؛ توفيق كنعان؛ هند الحسيني؛ مي زيادة؛ فدوى طوقان؛ غسان كنفاني؛ عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى)؛ مصطفى الحلاج؛ معين بسيسو؛ جبرا إبراهيم جبرا؛ توفيق زياد؛ رياض البندك؛ كامل المغني؛ محمود درويش؛ سميح القاسم؛ إسماعيل شموط؛ ناجي العلي؛ إميل حبيبي؛ إدوارد سعيد؛ إبراهيم أبو لغد؛ هشام شرابي؛ والعشرات بل المئات غيرهم (مع الاعتذار الشديد ممن لم يرد اسمه أو اسمها). وهذا يعود إلى أن الشعب الفلسطيني واجه، ولا يزال، حركة ودولة استعمارية استيطانية عنصرية تستخدم الدين والأسطورة لتسويق استعمارها واحتلالها وتهجيرها لشعب آخر. لقد شكل الفصل بين الحقل الديني وبين الحقلين السياسي والثقافي، أحد أهم مصادر مناعة منظمة التحرير الفلسطينية، إلى أن دهمتها سلسلة من المتغيرات الصاعقة التي اشتدت في الثمانينيات، وفي بداية

يهود العالم في الهجرة إلى فلسطين. هذا هو شرط القبول بتسوية تاريخية للصراع تقوم على التعايش بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين بحقوق متساوية في دولة ديمقراطية واحدة أو ثنائية القومية، ولا مسوغ أخلاقياً لأي تسوية للصراع تنال من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه التاريخية.

إن الثقافة الفلسطينية منوط بها، ليس فقط حراسة حكاية الشعب الفلسطيني التاريخية، بل طرح رؤية مستقبلية لفلسطين تجدد معناها الإنساني التحرري. ولعل هذا ما قصده محمود درويش بقوله: "مَنْ يكتب حكايته يرث أرض الكلام، ويملك المعنى تماماً!"

الثقافة في مواجهة

الأصولية الدينية

لا مهرب أمام الثقافة الفلسطينية كي تصون مضمونها الديمقراطي التقدمي، من تنفيذ أفكار ومواقف الحركة الأصولية والسلفية التكفيرية، سواء رفعت شعارات إسلامية أو يهودية أو مسيحية، أو شعارات أيديولوجية شمولية، إذ لا آفاق لبناء مجتمع متحرر من الاستعباد والقهر والتمييز في ظل أيديولوجيا أصولية مغلقة ترغب في هندسة الحاضر والمستقبل وفق منظور ماضوي. كما أن الموقف الرفض لتديين النضال السياسي الوطني، والذي اعتمدته الحركة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني، كان موقفاً صائباً تماماً، مثلما كان الموقف الذي ساد منظمة التحرير الفلسطينية حتى اقتحام حقلها السياسي من طرف الإسلام الأصولي في أواخر الثمانينيات، والذي تخلت عنه، إلى حد كبير، السلطة

التي تسعينيات. سمته كصراع من أجل التحرر الوطني ضد قوة استعمارية استيطانية محتلة.

العولمة النيوليبرالية والسلطة الفلسطينية

لم تعد تداعيات العولمة النيوليبرالية خافية على الناس، بما في ذلك على الفلسطينيين، فجميع التجمعات الفلسطينية، داخل فلسطين التاريخية وخارجها، باتت تقيم في مجتمعات تحكمها سياسات رأسمالية نيوليبرالية، الأمر الذي عرّضها للإفقار والبطالة وسوء الحال، علاوة على سطوة الاحتلال والتمييز والعزل والحصار. وقد نشأت السلطة الفلسطينية في أوج سيطرة العولمة النيوليبرالية، وأشرف على سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) والدول المانحة، والحالة ذاتها سرت على الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ حيث اعتمدت إسرائيل النيوليبرالية كمُوجّه، وكذلك الأمر في الأردن ولبنان وسورية في التسعينيات. وكان من المنطقي أن يكون وقع هذه السياسة هو الأشد على الفئات الأكثر انكشافاً في هذه المجتمعات، ولذا نجد النسبة العالية من الإفقار والبطالة بين الفلسطينيين في فلسطين التاريخية وخارجها، كما أن النسبة العالية الراغبة في الهجرة بحثاً عن عمل وحياة آمنة، بلغت - بحسب بعض المسوح العلمية - أكثر من ثلثي البالغين بين فلسطينيي لبنان، وتجاوزت ٤٠٪ في قطاع غزة، وأكثر من ربع السكان في الضفة الغربية. لكن تداعيات العولمة الرأسمالية المتوحشة لا تقتصر على توسيع الفجوات في توزيع الثروة والسلطة والمعرفة، ذلك

ثمة تصور أن ولادة الإسلام السياسي والسلفي الجهادي تمت بتمويل من الربيع النفطي، وبرعاية من المراكز والقوى الدولية، وبترويج من فضائيات تتبني الإسلام الأصولي والسلفي الجهادي، وبتمويل ورعاية من تلك القوى، وأن هدف الإسلام الأصولي هو السيطرة على السلطة السياسية والهيمنة على المجتمع وثقافته، وقد حقق نجاحات ملموسة في هيمنته على المجتمع، وفي التأثير في الحقل الثقافي. وبرز هذا فلسطينياً (وعربياً) في فرض عقيدته الخاصة على سلوك المرأة في الحيز العام (تصرّفاً وملبساً)، ففي الضفة الغربية وقطاع غزة وصل الأمر إلى حد اعتبار البعض الفلسطيني اسم المرأة عورة يجري التستر عليه، فلا ترد إلا كظل لرجل (أب أو زوج)، وهو ما حدث في قوائم انتخاب المجالس المحلية والبلدية التي كان من المفترض أن تتم في الضفة الغربية وقطاع غزة في خريف سنة ٢٠١٦ قبل أن يتقرر تأجيلها. لقد ترك الإسلام الأصولي تأثيره في المناهج المدرسية وفي وسائل الإعلام، وفي انكماش الدور التنويري للجامعات الفلسطينية مقارنة بما كان الأمر عليه في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. الأصولية الدينية ليست حكراً على دين معين، فهي ظاهرة نجدها في الإسلام، وفي المسيحية واليهودية، وفي أديان أخرى. ففضلاً عن السلفية الجهادية الإسلامية، فإن الثقافة الديمقراطية، فلسطينياً وعربياً، تواجه سلفية قومية يهودية يمينية باتت ممسكة بقوة بمواقع صناعة القرار في المؤسسة الحاكمة في إسرائيل. ويتقاطع الإسلام الأصولي واليهودية الأصولية في السعي لتحويل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى صراع ديني، وحرّفه عن

الأعمال، أو قادة التنظيمات السياسية، أو ذوي المناصب الحكومية. وهذا ما اكتشفه الفلسطينيون ومارسوه في الانتفاضة الأولى إلى أن تدخلت النخب السياسية (من الخارج) لتحبب عنهم ذلك. إن إعادة إنتاج هذا المفهوم والحض على ممارسته، هما من صلب مهمات الاتجاه الديمقراطي التقدمي للحقل الثقافي، وهما مهمة باتت، فلسطينياً، ملحةً للغاية نظراً إلى الحاجة إلى إعادة بناء حركة تحرر وطني جديدة (سواء اتخذت اسم منظمة التحرير الجديدة أو غير ذلك)، على أن تشيّد أفقياً وعمودياً على أسس ديمقراطية تعددية جامعة في تمثيلها لجميع مكونات الشعب الفلسطيني وتياراته السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولا تكتمل مهمات الحقل الثقافي من دون الحاجة إلى الانتباه إلى التعليم بمختلف مستوياته كونه المولد الرئيسي لرأس المال الثقافي للأفراد والمجتمع، وهو اهتمام يستدعي التدقيق في مضمون المناهج التي تُعتمد في المدارس الحكومية والخاصة، وفي مدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وكذلك، أن يحرص الناشطون في حقل الثقافة على أن تكون هذه المناهج حارساً لفلسطين كجغرافيا وتاريخ وسكان وتراث ديمقراطي علماني ومقاومة متعددة الأشكال والأدوات ضد الاستعمار والاحتلال والقهر والتمييز. فلا يُعقل (كمثال عابر) أن يدرّس في المدارس الفلسطينية الحكومية أن المسيحية ظهرت في أوروبا (وليس في فلسطين ثم انتشرت في أوروبا)، ولا يعقل ألا تعبر الجامعات الفلسطينية حياة الشعب الفلسطيني وهمومه اهتماماً أوسع وأعمق، وأن يُختزل، عملياً، النشاط السياسي فيها على التنافس الموسمي على مقاعد مجالس الطلبة.

بأن تقلص دور الدولة في الاقتصاد وفي الرعاية الاجتماعية يقود إلى إعادة الحياة إلى تشكيلات ما قبل الدولة الحديثة من عشائرية ومحلية ودينية وقومية ومناطقية، وإلى تراجع قدرات التنظيمات السياسية على التنظيم والتشديد. كما أن تسليع النيوليبرالية لمختلف مناحي الحياة (العمل؛ التعليم؛ الصحة؛ المسكن؛ المياه؛ الوقود؛ الثقافة؛ إلخ.) وإضعافها النقابات والروابط المهنية، يدفعان في اتجاه تنمية النزعة الفردية التنافسية والاستهلاك الاستعراضي، وكلاهما كان مستهجنًا بين الفلسطينيين حتى منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، وبات الآن مصدر مباحة (ممثلاً في تملك الفيئات والسيارات الفارهة، والبذخ في حفلات الزواج، وارتياح المطاعم والفنادق الفاخرة، إلخ.)، وتحديداً من جانب فئة رجال الأعمال وشرائح من الطبقة الوسطى، على الرغم من تشديد قبضة الدولة الاستعمارية على مختلف مناحي الحياة في فلسطين. ليس من الصعب ملاحظة التناغم الجاري بين سياسات الليبرالية الجديدة، والتوجهات الاقتصادية للإسلام الأصولي والحركات السلفية الجهادية، وهذه الظاهرة ذاتها نجدها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨، وفي الأردن ودول الخليج.

الترباط والتفاعل بين مكونات

الشعب الفلسطيني

من تحديات الثقافة الفلسطينية في اتجاهاتها الديمقراطية (وهناك اتجاهات غير ديمقراطية، بل رجعية ظلامية) توليد مفهوم جديد للسياسة كشأن عام ليس حكراً على نخبة من "السياسيين"، أو رجال

بوادير نهوض ثقافي فلسطيني

قد يكون الإدراك السائد بين الفلسطينيين أنهم باتوا على درجة عالية من الانكشاف الوجودي على ضوء ما يتعرضون له. وما جرى ويجري في المنطقة العربية من حروب وتهجير وتدمير وتشنيع همجي يفسر، ولو جزئياً، حالة النهوض التي يشهدها الحقل الثقافي الفلسطيني (بمكوناته الأدبية والفنية والأدائية والبصرية والفكرية والإلكترونية) في العقد الأخير، من طرف أفراد (وتحديداً في الشعر والرواية والقصة والفن التشكيلي والتصوير الفوتوغرافي والتحقيقات والمقالات الصحافية وغيرها)، ومن مجموعات (كما في الموسيقى والمسرح والسينما والرقص والغناء وغيرها)، ومن مؤسسات (وخصوصاً مراكز البحث والتفكير والحوار). كما بتنا نشاهد أشكالاً من التواصل والتفاعل بين مؤسسات ثقافية وفكرية تقيم في تجمعات متنوعة بهدف التبادل الثقافي والمعرفي والتداول في الشأن الفلسطيني العام. ويبدو أن غياب هيمنة مركز مديني

ثقافي فلسطيني جامع (بحكم غياب الدولة الوطنية على إقليمها) ليس عاملاً كإحياً لنهوض حالة ثقافية تواجه ما يجري من تشويه لفلسطين جغرافياً وتاريخياً وثقافياً وديموغرافياً، وما يغمر المنطقة من عولمة رأسمالية جشعة ديدنها الربح، ومن "تديين" مرعب للسياسة والاجتماع، ومن نهوض لحراك فكري سياسي يستفزه تواطؤ نخب سياسية خائبة ورأس مال محلي رث، ضد قيم الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والوطنية، وما تبثّه على مدار الساعة مئات الفضائيات العربية وغير العربية من احتفاء بالجهل والتخلف والقبح. تكفي نظرة سريعة إلى ما بات يُنتج في الحقل الثقافي الفلسطيني من روايات وقصص وأفلام وفن تشكيلي، وما يُنظّم في فلسطين وخارجها من معارض ونشاطات موسيقية وأدائية وفكرية وتأملية، لإدراك أن الشعب الفلسطيني يعيش حالة مخاض، وأنه، على الرغم ممّا يحيط به راهناً من خذلان وانسداد أفق، فإن فلسطين ستبقى ظهيراً للحرية ولصناعة الأمل، وأن الثقافة هي فضاء لصراع متجدد ضد الاستبداد والقهر. ■